



الحاجة الملحة إلى
أجندة وطنية جامعة
لمواجهة حدة التحديات

جويلية 2015

الفهرس

3	المقدمة
4	1. طبيعة التحديات الكبرى وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها
4	أ. توافق واسع حول تحديات ثلاثة كبرى
4	ب. التحدي السياسي: استكمال مسار إعادة تأسيس وترتيب السلطة
6	ت. التحدي الاقتصادي والاجتماعي: بناء تعاقد اقتصادي واجتماعي جديد وما يقتضيه من مبادلات وتوافقات وشراكات
8	ث. التحدي الأمني: اعتماد استراتيجية وطنية لمقاومة الإرهاب
11	2. التعقيدات في مواجهة التحديات مجتمعة
11	أ. تشابك التحديات والجدل بينها عنصر تعقيد أساسي
13	ب. تقاطع التحديات مع الوضع الجغرافي السياسي
14	3. حاجة البلاد إلى أجندة وطنية جامعة تُعنى بمواجهة التحديات الكبرى
14	أ. أجندة وطنية جامعة ترسم الطريق وتضبط نسق التقدم فيه
15	ب. خطورة الاقتصاد على أجندة جزئية وضرورة اعتماد أجندة جامعة لمواجهة التحديات
15	ت. التحديات الثلاثة تستدعي معالجات وحلولاً مختلفة في إطار أجندة كلية جامعة
16	ث. أجندة وطنية في مواجهة الأجنحة المناقضة للمشروع الوطني
16	4. مضامين الأجنحة والهندسات السياسية القائمة عليها
16	أ. أجندة استكمال مسار الانتقال السياسي
17	ب. أجندة التعاقد الاقتصادي والاجتماعي
19	ت. الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب
21	ث. الحوكمة الكلية للأجندة
21	5. مفاتيح نجاح الأجنحة (Facteurs Clés de Succès)
21	أ. عدم التعويل الحصري على المجتمع السياسي وعلى الشرعية الانتخابية
22	ب. تنقية المناخات تيسيراً للمبادلات وخدمة للأجندة
22	ت. سياسة خارجية قائمة على اندراج هادئ للنموذج التونسي في الفضاء الجغرافي السياسي يجنب المخاطر ويستفيد من الفرص
22	ث. الخطة التواصلية المرافقة: خلق الوعي بالإلحاحية دون السقوط في الكارثية
23	الخاتمة: الاستخلاصات والتوصيات
23	أهم الاستخلاصات
23	التوصيات
24	ملاحظات ختامية

المقدمة

تعيش البلاد تحديات ثلاثة كبرى، سياسية واقتصادية اجتماعية وأمنية، يُفاقم منها التحدي الجغرافي نتيجة الأوضاع المأزومة في الجوار وفي المنطقة.

ويزيد الوضع تعقيدا ما تعيشه كل الجبهات تقريبا من تطورات دراماتيكية:

- فعلى الجبهة الأمنية، شكلت العمليات الإرهابية الأخيرة نقطة فارقة في حدة الظاهرة من حيث جغرافية الأحداث (انتقالها إلى المدن) وطبيعة الأهداف (استهداف الأجنبي) ومسالك التنشئة والتدريب للمستقطبين في الأعمال الإرهابية (الذئاب المنفردة). كما كشفت تلك الأحداث تزايد صعوبات المنظومة الأمنية في التصدي للظاهرة كلما تجذرت في اللانظامية (asymétrie) من حيث أداؤها وضرباتها،
- وعلى الجبهة الاحتجاجية الاجتماعية، في وجهها المنظم وغير المنظم، تميزت التحركات الأخيرة بكثافتها وحدتها وتجاوزها حدودا غير معتادة (شل إنتاج الفسفاط، مقاطعة الامتحانات، اعتماد الإضراب الإداري...)،
- وكذلك على الجبهة الجغرافية السياسية، تحول تنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيا إلى أحد العناصر المهيكلية لديناميكية العنف داخلها.

في مقابل التحديات وحدتها، يتعمق الشعور العام بعدم التناسب بينها وبين الترتيبات القائمة لمواجهتها، والتي تتصف عموما بالرخاوة والبطء وغياب الرؤية. ويعود هذا الوضع إلى عوامل عديدة أهمها تخلف الأطراف الكبرى المحددة في وجهة البلاد عن لعب دورها في الاقتراح والتأطير والدفع، بحكم انشغالها بأوضاعها الداخلية وما تقتضيه من تأهيل لتناسب مع أدوارها ومسؤولياتها بعد الانتقال الديمقراطي الذي حدّد سماته الدستور، وهو ما يستوجب منها جهدا وإمكانيات ووقتا لا يتناسب مع إلحاحية الوضع.

أمام هذا اللاتناسب بين التحديات والترتيبات وأمام إلحاحية الوضع، تسعى هذه الورقة إلى تقديم مقترحات عملية تسمح بمواجهة جملة التحديات والنهوض بالوضع ومغالبة واقع الارتخاء والبطء وغياب الرؤية. فتبدأ الورقة بتحليل دقيق لطبيعة التحديات الثلاثة الكبرى (الفصل 1)، ثم تتعرض إلى عناصر التعقيد في مواجهة هذه التحديات مفردة ومتشابكة ومتقاطعة مع الفضاء الجغرافي السياسي (الفصل 2)، مع التأكيد على خطورة التعاطي معها بشكل انتقائي، وبالتالي ضرورة اعتماد مقاربة كلية جامعة رغم تباين هذه التحديات من حيث طبيعة احتياجاتها وحلولها، وتخلص الورقة إلى ضرورة التوفر على أجندة وطنية جامعة لمواجهة التحديات الكبرى (الفصل 3) وتقدم في ذلك مقترحات في ما يتعلق بمضامينها وهندستها السياسية (الفصل 4) وأهم مفاتيح نجاحها (الفصل 5).

1. طبيعة التحديات الكبرى وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها

أ. توافق واسع حول تحديات ثلاثة كبرى

حصل توافق واسع لدى النخبة السياسية في البلاد على أولوية التحديات الثلاثة الكبرى التالية:

- التحدي السياسي بما هو استكمال مسار الانتقال الديمقراطي،
- التحدي التنموي المتمحور أساساً حول إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى،
- التحدي الأمني والمتمثل أساساً في مقاومة الإرهاب.

وتبقى هذه التحديات الثلاثة قائمة جميعها وإن اختلف ترتيبها حسب تطور الأوضاع.

ب. التحدي السياسي: استكمال مسار إعادة تأسيس وترتيب السلطة

أسقطت الثورة نظام الاستبداد القائم على مركزية السلطة في جهة واحدة (الرئيس / الحزب الحاكم...)، وأطلقت في البلاد عملية انتقال على المستوى السياسي (يطلق عليها الانتقال الديمقراطي)، هي في جوهرها إعادة تأسيس وترتيب للسلطة بوجه يضمن الحريات الفردية والعامة ويقطع مع عودة الاستبداد.

وقد سلكت عملية الانتقال أو إعادة تأسيس وترتيب السلطة مسارا عاما أنجزت فيه عدة محطات، أهمها دستور 2014 الذي رسم أفق عملية الانتقال وحدد معالم المشهد المؤسسي المنشود.

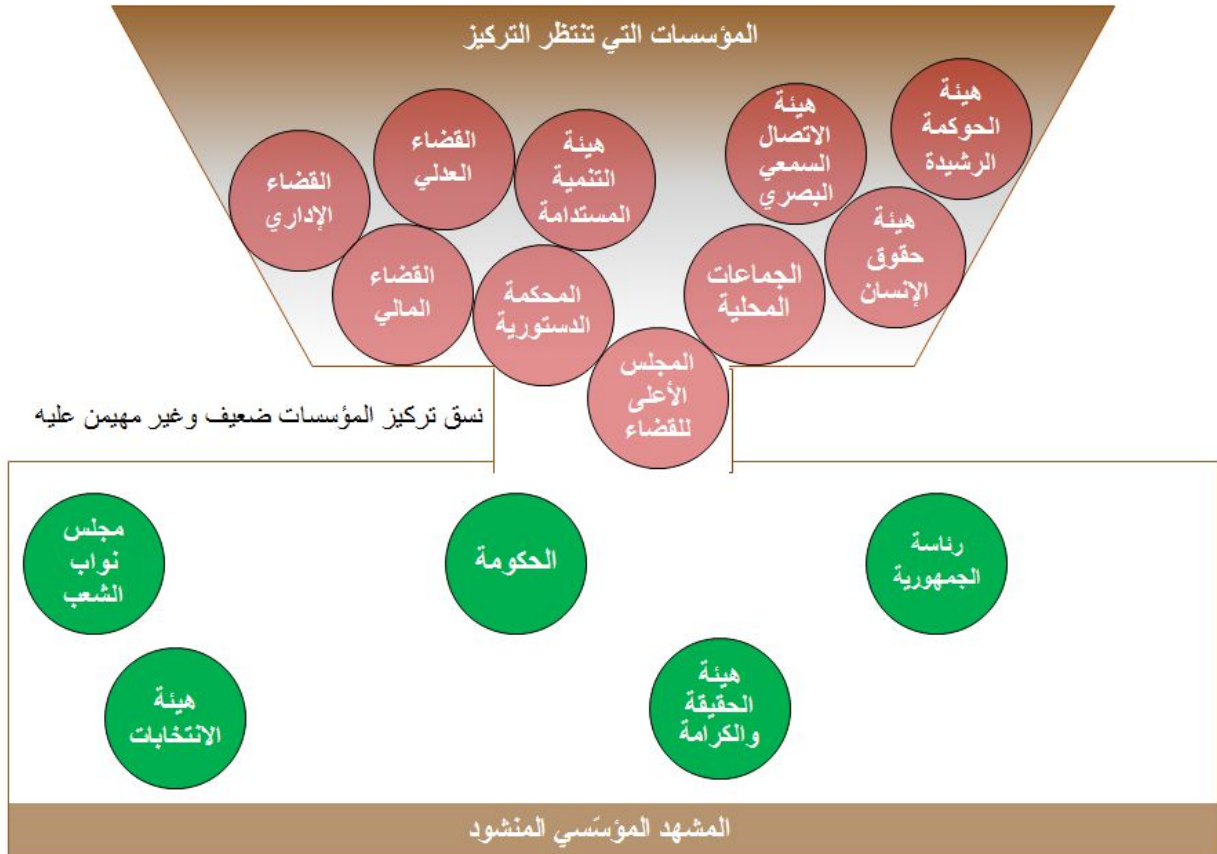


ويعتمد المسار العام لإعادة تأسيس وترتيب السلطة بالأساس على:

- بناء عدد من المؤسسات الدستورية وتشغيلها بالشكل المطلوب (مجلس نواب الشعب، رئاسة الجمهورية...)،
- اعتماد عدد من الآليات الديمقراطية (كالنظم الانتخابية...) والإجراءات (النصوص القانونية، تركيبة المؤسسات...)،
- تغيير متدرج للسلوكيات السياسية باتجاه مزيد من الانسجام مع القواعد الديمقراطية.

مسار الانتقال السياسي طويل ومعقد

في دستور 2014، كانت السلطة التأسيسية مسكونة بالخوف من خطر عودة الاستبداد، فكان من نتائج التوافق داخل المجلس الوطني التأسيسي التعداد المؤسسي، أي توزيع السلطة بين عديد المؤسسات (الحكومة / رئاسة الجمهورية / مجلس نواب الشعب / المجلس الأعلى للقضاء / الهيئات الدستورية المستقلة / الجماعات المحلية...)، باعتبار ذلك يساهم في تحقيق فصل السلط ويمنع تركيز الصلاحيات والاختصاصات في جهة واحدة ويكرّس مبدأ رقابة المؤسسات لبعضها.



ويقتضي استكمال المسار السياسي تركيز عديد المؤسسات عبر مسارات جزئية (خاصة بكل مؤسسة) تتضمن بناءها وكذلك تشغيلها بالشكل المطلوب، مع توفير عديد المستلزمات، يتعلق بعضها بالإطار القانوني (إعداد القوانين ومناقشتها وإبداء الرأي بشأنها والمصادقة عليها...) ويعتبر البعض الآخر من متطلبات الاشتغال (تركيز هياكل المؤسسة، الميزانية، المقر، التجهيزات...)، دون أن ننسى حاجة عديد المؤسسات القائمة، وفي طليعتها رئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب، إلى عملية تأهيل (مراجعة للهيكله ولأشكال العمل، تنمية الموارد البشرية والمالية...) لتقوم بدورها على الوجه المطلوب.



هذا والملاحظ أن مسار الانتقال السياسي لا يتقدم عموماً إلا بفعل ضغط الواقع (كهيئة الانتخابات والقانون الانتخابي) أو ضغط القانون (الأجال الدستورية بالنسبة للمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية) ويُخشى، مع غياب الدفع السياسي وغلبة التحديات الأخرى، إهمال باقي المسار السياسي أو تهاويه.

من أجل قيادة فاعلة لمسار الانتقال السياسي تستكمل نقائصه وتضبط نسق التقدم فيه

من هنا كانت الحاجة أكيدة وملحة إلى تحديد وإيجاد جهة واضحة تقود المسار العام للانتقال السياسي (Pilotage) وتدفع به نحو الاستكمال وتستدرك نقائصه المتعددة:

- باستكمال بناء الرؤية العملية في كيفية اشتغال المؤسسات في مجموعها وكيفية ترتيب العلاقة بينها،
- بضبط جدولة زمنية لمختلف مكونات المسار ترتب الأولويات وتفرض نسقاً (Cadence) يحدث الديناميكية المعبنة.

ت. التحدي الاقتصادي والاجتماعي: بناء تعافد اقتصادي واجتماعي جديد وما يقتضيه من مبادلات وتوافقات وشرائط

واقع الاقتصاد التونسي: المآزق التنموي والحاجة إلى التجاوز

ظل أداء الاقتصاد الوطني ضعيفاً طوال العقد الماضي، حيث لم تتمكن البلاد من الاستفادة من هامش التطور المتاح بحكم الثورة التكنولوجية الحديثة والاندراج في عالم ما بعد الصناعة المعتمد على اقتصاد المعرفة. كما لم تقدر السياسات المتبعة على تحقيق نقلة اقتصادية حقيقية تمكن من تحسين مستوى العيش بشكل ملحوظ على غرار عديد البلدان التي كان نموها شبيهاً بتونس في بداية الثمانينات.

وتعبر عن هذا الضعف الهيكلي جملة من المؤشرات الكلية من أهمها:

- تراجع تدريجي لنسب النمو متأت أساساً من تدني الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج،
- مستويات منخفضة للاستثمار ونقص فادح في مساهمة الاستثمار الخاص،
- عجز تجاري مزمن أهم سماته انخراط الميزان الغذائي والطاقي ومستويات ضعيفة جداً من صادرات التكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى انفتاح ضعيف على الأسواق العالمية الجديدة واعتماد شبه كلي على عدد محدود من الأسواق الأوروبية،
- مستويات مرتفعة للبطالة، مع تفاقمها في صفوف الشباب وأصحاب الشهادات العليا.

وصاحب هذا الضعف الاقتصادي مقاربةً انفرادية في إدارة الشأن العام وتجذراً للفساد الممنهج وحيث اجتماعي لم تستطع منظومة إعادة توزيع الثروة الحد منه، وكان من أبرز تجلياته اختلالات جبهوية كبيرة متعددة الأبعاد والأوجه، فانطلقت الثورة التونسية من المناطق الأكثر فقراً وتهميشاً لتكشف عمق المآزق التنموي التونسي ومحدودية منوال التنمية الحالي:

- حيث أن منظومة إنتاج الثروة قاصرة، فقوانين الاستثمار خانقة للمنافسة ومعززة للامتيازات ومشجعة على الفساد والبحث عن الربح، ويعاني القطاع المصرفي من صعوبات كبيرة، وتشهد منظومة التربية والتعليم والتكوين إخلالات عميقة، كما تحدّ الكلفة اللوجستية المرتفعة من مردودية الاستثمارات وتسبب الإشكالات العقارية شديدة التعقيد في تعطيل جزء هام من المشاريع التنموية، وأصبح العجز الطاقي المتفاقم يشكل عائقاً كبيراً أمام الإقلاع الاقتصادي يضاف إليه ندرة في المياه تهدد مستقبل الأجيال القادمة...

- كما أنّ منظومة إعادة توزيع الثروة غير فعالة، فنظام الجباية مختل وغير عادل وتعيش الصناديق الاجتماعية بدايات عجز سيتفاقم بسرعة في السنوات القليلة المقبلة، ويبلغ الدعم والدعم المقنن مستويات مرتفعة دون أن يكون موجها بالضرورة لمستحقيه، وتشهد النتائج المحققة في مجال خدمات الصحة والتعليم والنقل تباطؤا في التطور وتفاوتا جهويا لافتا...

تعقيدات المرحلة الانتقالية واختلال التوازنات الاقتصادية الكلية بعد الثورة

خلال المرحلة الانتقالية تضخم الاهتمام بجوانب التعاقد السياسي على حساب المسارات الأخرى، فتأثر الملف الاقتصادي بصعوبات وتعقيدات الانتقال السياسي وتحمل جزءا هاما من أعبائه بتخفيفه من حدة التوتر الاجتماعي، فبلغت السياسة التوسعية في مجال الإنفاق الاجتماعي حدودها القصوى وتحملت الدولة القسط الأكبر من التكاليف الاجتماعية للانتقال الديمقراطي عبر تسويات عديدة ومكلفة تسببت في تضخم عدد الأعوان وحجم الأجور بالقطاع العام.

كما شهدت المرحلة الانتقالية تراجعا كبيرا لدور الدولة ولحضورها أدى إلى تضخم القطاع غير المهيكل وتعدد مظاهر تدخله مع التهريب والإجرام وتراجع مستوى الخدمات العمومية من صحة وتعليم ونقل وتفقر مستوى إساءة الخدمات الضرورية للنشاط الاقتصادي وتدهور الوضع البيئي وخاصة العناية بالنظافة...

في المقابل، لم تكن حوكمة الملف الاقتصادي من طرف الحكومات المتعاقبة في مستوى تحديات المرحلة :

- العلاقة بالإدارة: انتقال ديمقراطي أول أفرز تعايشا صعبا بين السياسيين والإدارة تسبب في مزيد تعطيل الملف الاقتصادي،
- العلاقة بالمنظمات الاجتماعية: خطوات نحو المأسسة لم تكتمل (المجلس الوطني للحوار الاجتماعي لم يُركّز بعد) وبروز "إشكالية" التعددية في الشركاء الاجتماعيين،
- العلاقة بالمجلس الوطني التأسيسي: تعثر الوظيفة التشريعية المتعلقة بالملف الاقتصادي بسبب طبيعة المجلس وغياب برنامج تشريعي متكامل للحكومات المتعاقبة.

أما بالنسبة للأوضاع الخارجية، فقد تزامنت المرحلة الانتقالية مع تواصل ركود الاقتصاد الأوروبي وتراجع إمدادات الغاز الجزائري إلى أوروبا وتعطل بناء الدولة وارتفاع مستويات العنف في ليبيا.

كل ذلك أدى إلى تواصل تدهور الوضع الاقتصادي واختلال التوازنات الاقتصادية الكلية وتراجع الترقيم السيادي للدولة التونسية وانخفاض سعر صرف الدينار مع ارتفاع مستويات التضخم، مما أثر سلبا على المقدرة الشرائية للمواطنين.

من أجل عقد اقتصادي واجتماعي جديد

حاصل التشخيص يؤدي إلى الحاجة إلى منوال تنموي وطني مستدام جديد يجد مرجعيته في دستور 2014 ويوائم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، برعاية دولة ذات رؤية إستراتيجية ودور تعديلي وبالاعتماد على مقاربة تشاركية في إدارة الشأن العام.

وحاصل تجربة المرحلة الانتقالية يؤدي إلى الاستخلاصات التالية:

1. أن البلاد في وضع لا يحتمل تأجيل إصلاحات معقدة وواسعة ومكلفة، يمكن إجمالها تحت عنوان التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد،
2. أن الكثير من الإصلاحات التي يقتضيها ذلك التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد تقوم على تضحيات ظرفية قد تطول أو مصالح منزوعة أو مساهمات مطلوبة،
3. أن الحاجة أكيدة إلى مصاحبة الإصلاحات الاقتصادية ببرامج اجتماعية تحد من آثارها السلبية المحتملة على الفئات الضعيفة والمتوسطة وتجنّب قلاقل اجتماعية حادة تعطل مسار الإصلاح،
4. أن التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد يحتاج إلى مبادلات وتوافقات وشراكة بين الأطراف الكبرى الفاعلة،
5. أن القيام بتلك الإصلاحات يقتضي توفر الإرادة السياسية وقوتها واستمرارها وإصرارها حتى تستقر الإصلاحات الجديدة في المشهد وتُقع بوجهتها،
6. أن التعاقد الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى آلية سياسية تحقق توافقا حول الإجراءات العاجلة وترتيب الإصلاحات والخيارات المستقبلية الكبرى.

إنّ المشهد الاقتصادي والاجتماعي يعمل حاليا ضمن معادلات المنوال القديم لا يستطيع تخطيها ولا يقدر على بناء جدليات جديدة ولا تحريك الخطوط في المشهد، وكأنّ البلاد اليوم غير قادرة على إعادة ترتيب الأولويات الوطنية بحيث يكون السياسي في خدمة الملف الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من تواصل تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ث. التحدي الأمني: اعتماد استراتيجية وطنية لمقاومة الإرهاب

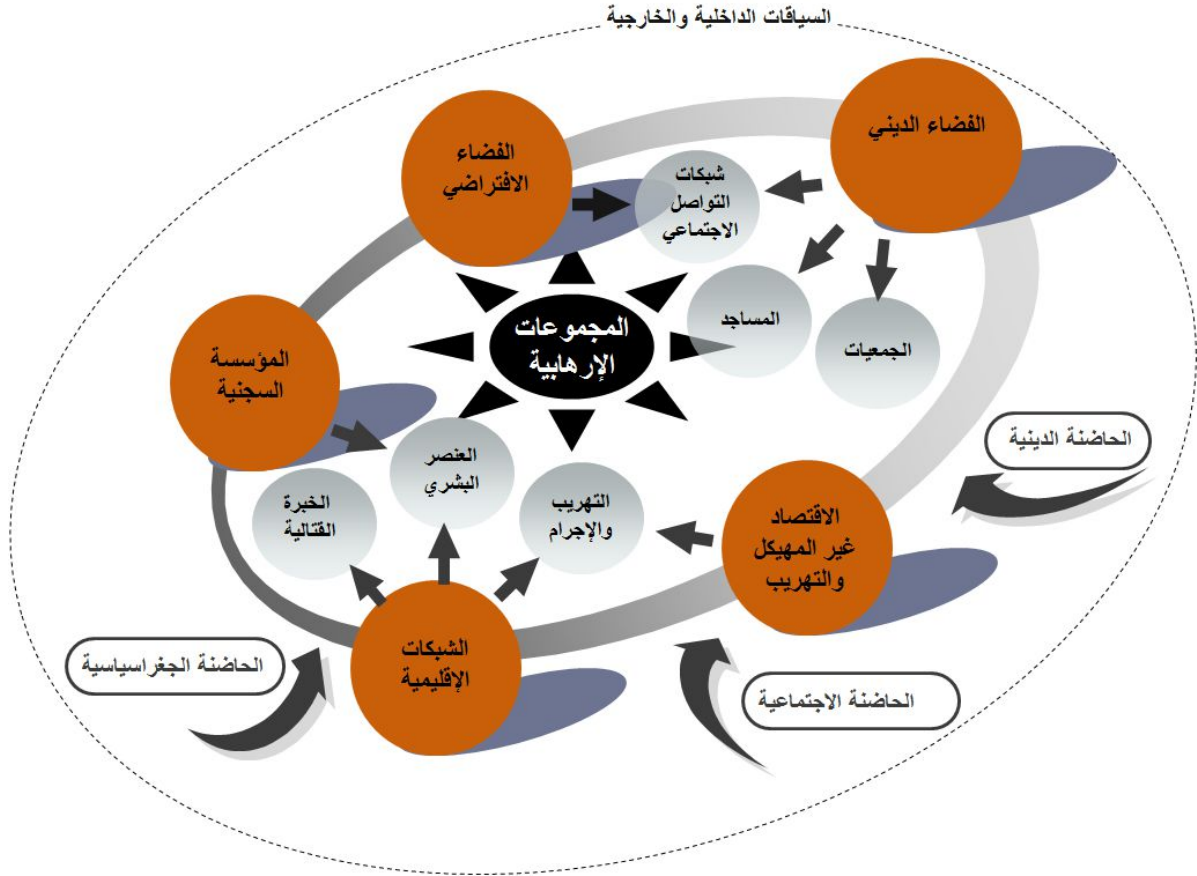
الإرهاب ظاهرة مستحكمة محليا وإقليميا ومستقرة في المشهد لعديد السنوات

يتأكد استحكام ظاهرة الإرهاب في المشهد المحلي واستمرارها لسنوات عديدة في ظل تظافر عوامل عديدة أهمها:

- تعاظم خطر الإرهاب في بلدان المحيط الإقليمي المباشر لتونس (ليبيا، مصر، الجزائر، مالي) وفي العالم (الشرق الأوسط، أوروبا...)،
- تعدد مناطق التوتر واستحكامها في الفضاء الجغرافي الإقليمي لبلادنا وانسيابية المجموعات الإرهابية في المنطقة وقدرتها على التنقل عبر الحدود،
- قابلية عديد العناصر الشبابية من الجنسين للانسياق وراء الأطروحات الجهادية.

كسب معركة الإرهاب يستوجب تحقيق النجاعة في المكافحة الأمنية القضائية وفي عزل الظاهرة عن روافدها ومحاضنها

يعتبر كسب معركة الإرهاب أو الحرب عليه من أهم التحديات التي ستواجه البلاد في قادم السنوات، ويقتضي هذا اعتماد استراتيجية تعمل بنجاعة وبشكل مواز في اتجاهين: مكافحة المجموعات الإرهابية من جهة وعزلها عن روافدها ومحاضنها من جهة أخرى، من أجل الحيلولة، على المدى القصير والمتوسط، دون تضخمها وديمومتها.



ولعل من أهم مقتضيات تحقيق النجاعة في جهد مكافحة الإرهاب:

- التوفر على رؤية إجمالية عامة ترسم الأفق الاستراتيجي لهذه المكافحة،
- بناء استراتيجيات مشتركة مغاربياً تُنزل في خطط متناسقة على أرض الواقع،
- تحجيم الظاهرة وآثارها البسيكولوجية على مستوى الرأي العام،
- تحقيق الالتفاف السياسي والمدني والإعلامي والشعبي حول الجهود الأمنية.

وتعترض جهدَ مكافحة صعوبات لا بد من أخذها بعين الاعتبار في تكييف الجهد وتوجيهه، ومن ذلك:

- الامتداد الزمني للإرهاب والذي يقتضي طول نفس المعالجة،
- قابلية الإرهاب للتطور في استراتيجيته وممارساته وأساليبه، بما يستوجب رصدًا ومواكبة متواصلة وتحيينًا مستمرًا لأساليب المعالجة.

تحديد المبادئ والموجهات العامة في المعالجة يقتضي الحسم وطنيا في مجموعة من القضايا الكبرى

لا بد من الموازنة والحسم، بمشاركة مختلف الأطراف المعنية، في جملة من القضايا الكبرى من بينها:

1. معالجة القضايا الأمنية بين الحفاظ على النظام ورعاية الحريات.
2. المنظومة القانونية بين نجاعة المعالجة واحترام حقوق الإنسان.
3. حق النفاذ إلى المعلومة بين الشفافية وبين التقييد مراعاة للخصوصية.

4. التعاون الدولي بين ضرورة التقارب والحفاظ على الاستقلالية.
5. إدارة المشهد الديني بين ضمان حرية الرأي والفكر والممارسة الدينية وبين استغلال الإرهاب لمناخات الحرية.
6. التخريب في المناطق الحدودية بين المقتضيات الاجتماعية وخشية التحامه بالإرهاب.

درجة الحدة التي بلغها الإرهاب تستوجب تكيفا سريعا على مستويات عدة

- يشهد الإرهاب في تونس تحولا من استهداف مسار الانتقال السياسي إلى ضرب مقومات الاقتصاد الوطني (السياحة، المنشآت الاقتصادية...)، ويستوجب هذا تكيفا سريعا وتحولا نوعيا (Switch) على عديد الأصعدة:
- على مستوى الإجراءات بوضع خطط للطوارئ (Plans d'urgence) تحدد الإجراءات العاجلة (المستشفيات، الفضاءات التجارية...) وإجراءات الدعم للقطاعات المتضررة، يتم تحيينها بشكل متواصل،
 - على مستوى المنوال التنموي، بإعادة هيكلة الاقتصاد إدماجا لمعطي الإرهاب وما يعنيه من تداعيات (انخفاض مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حجم الاعتماد على السياحة ونوعية السياحة المتلائمة مع الأوضاع الجديدة...)،
 - على مستوى الميزانية، بتكليف النفقات العمومية استباقا للتداعيات الاقتصادية والمالية المستقبلية للإرهاب (كلفة مقاومة الإرهاب، انخفاض المداخيل السياحية، تكاليف الإجراءات العاجلة وإجراءات الدعم للقطاعات المتضررة، تأمين المنشآت...)،
 - على مستوى السلوكيات الشعبية، بتوفير مقومات الصمود والمقاومة (Résilience) وإرساء ثقافة اليقظة في البلاد وإشراك كل الأطراف القادرة في جهد اليقظة والتوقي (الدولة، السلطات المحلية، الفاعلين اقتصاديا أو اجتماعيا أو مجتمعيًا، المواطنين).

من أجل استراتيجية وطنية لمقاومة الإرهاب

ويمكن التأكيد على الاستخلاصات والتوصيات التالية:

- لا يمكن للحكومة أن تتصدى بمفردها لظاهرة الإرهاب، فلا بد من اعتماد مقاربة مندمجة تُشرك مختلف الأطراف وبناء إجماعات وطنية وتوافقات كبرى سياسية وإعلامية وشعبية تعتبر مكافحة الإرهاب قضية وطنية فوق الاعتبارات الحزبية والإيديولوجية ومن الشركات الكبرى الجامعة للبلاد،
- اعتماد رؤية استراتيجية ومعالجة استباقية وقائية شاملة متعددة الأبعاد من أجل التصدي للظاهرة بشكل ناجح،
- لا بد من تحول نوعي وتكيف سريع يتماشى مع التطورات التي شهدتها الإرهاب ودرجة الحدة التي بلغها،
- يمكن أن يمثل المؤتمر الوطني لمقاومة الإرهاب المحطة الجامعة لهذه المعاني، بحيث يبني الأرضية السياسية التي تمكن من استيعاب ضربات محتملة للإرهاب دون تصدع سياسي أو انهيار اقتصادي أو اضطراب مجتمعي.

2. التعقيدات في مواجهة التحديات مجتمعة

أ. تشابك التحديات والجدل بينها عنصر تعقيد أساسي

يشكل التشابك بين التحديات الثلاثة في الماضي ورجحان استمراره في المستقبل تحدياً إضافياً ينبغي مراعاته واستحضاره عند المعالجة.

الجدل بين الانتقالين السياسي والاقتصادي

تمثل تجارب الانتقال تحولاً على المستويين السياسي والاقتصادي وتستدعي بالتالي اعتماد الترتيب المناسب (Bon'séquencement) بين التغييرات السياسية والتغييرات الاقتصادية المطلوبة.

أثناء الثورة التونسية، تقدمت المطالب ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي تلك المتعلقة بالجوانب السياسية، لكن الملف الاقتصادي تأخر بعد ذلك في سلم الأولويات لحساب السياسي، بل وتحمل الجزء الأكبر من الكلفة الاجتماعية للانتقال السياسي، ويخشى اليوم من تعطل تحقيق الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية أن يهدد بذلك مكاسب الانتقال السياسي ومنجزاته.

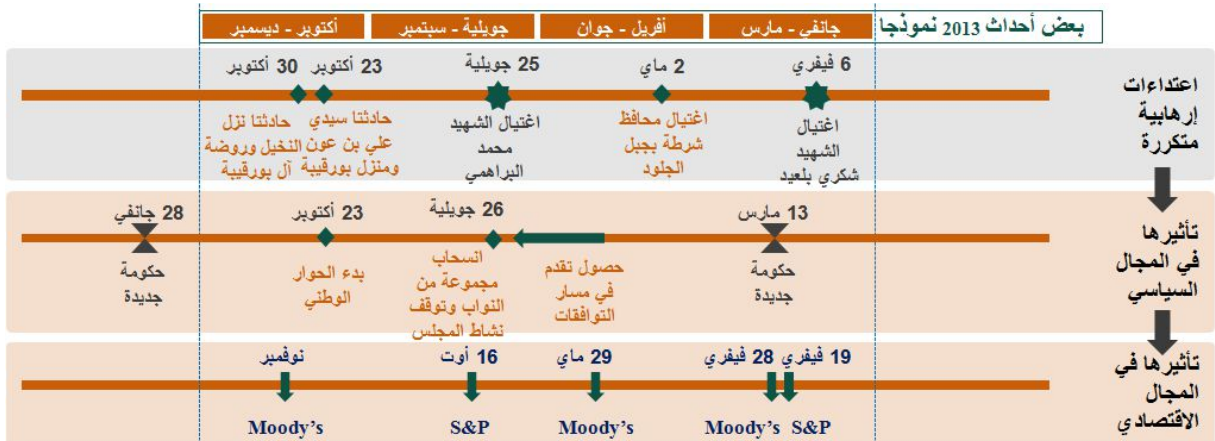
الثورة	2011	2013-2012	2014	2015 وما بعدها
الاقتصادي يسبق السياسي	السياسي يتقدم والاقتصادي يتأخر	الاقتصادي يتعثر بسبب السياسي	الاقتصادي يتوقف منتظراً الإصلاحات	الاقتصادي يهدد السياسي
- 17 ديسمبر 2010: مطالب اجتماعية واقتصادية	- تقدم المسار السياسي (إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي)	- تعثر مسار الانتقال الاقتصادي بسبب صعوبات المسار السياسي (الاستقطاب السياسي، الاغتيالات، تعثر المسار التأسيسي...)	- تقدم في العملية السياسية (دستور، انتخابات...)	- خشية من أن يؤثر تعطل الملف الاقتصادي الاجتماعي سلبي على الملف السياسي (مطالب التنمية، الجهات، بطالة الشباب...)
- 14 جانفي 2011: مطالب سياسية	- تأخر ملف الانتقال الاقتصادي عن الاهتمام	- تحمل الملف الاقتصادي الكلفة الاجتماعية للانتقال السياسي (التسويات الاجتماعية...)	- الملف الاقتصادي لم يعد قادراً على مواصلة تحمل الكلفة الاجتماعية للانتقال السياسي، نظراً لحاجته المتنامية لإصلاحات هيكلية	

انتقال الإرهاب إلى استهداف الاقتصاد الوطني بعد فشله في إعاقه المسار السياسي

تشكل الظاهرة الإرهابية بمختلف تداعياتها (تطرف الشباب، توسع التهريب، ترسيخ الجريمة المنظمة العابرة للأقطار، تهديد الأمن الحدودي، اضطرابات ونزاعات قابلة للاشتعال...) تهديداً مباشراً للانتقالين السياسي والاقتصادي.

ويتغذى الإرهاب في صورته "الداعشية" - الساعية لإقامة "الدولة الإسلامية" على أنقاض الدولة الوطنية - من جملة من الشروط الموضوعية أهمها :

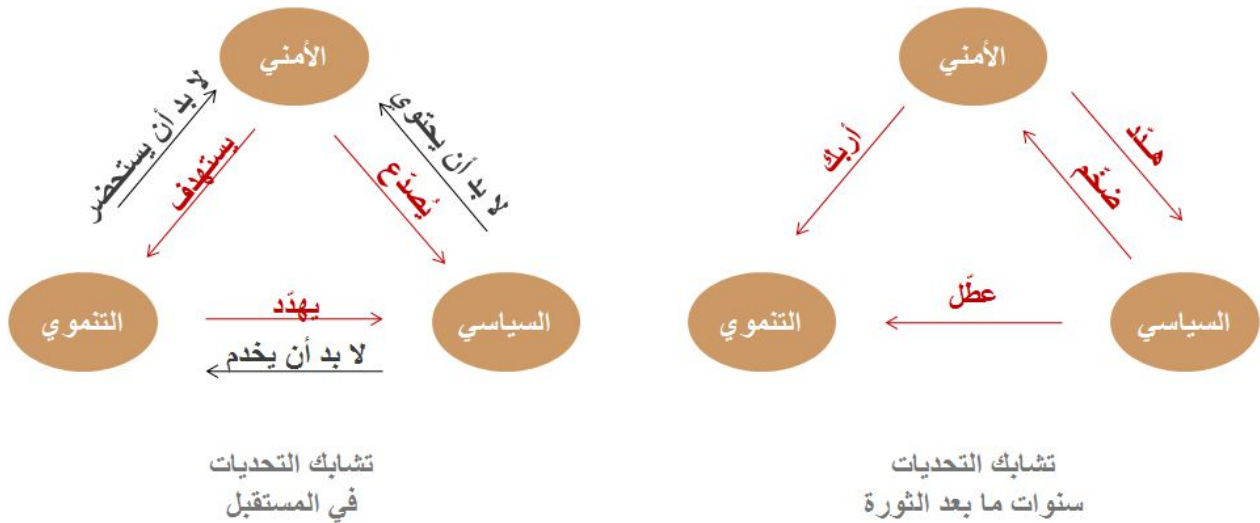
- غياب التوافق الوطني وضياع المشتركات الجامعة وطنياً،
 - انحسار المجال السياسي لصالح الاعتبارات البدائية (Primaires) كالتنافية والجهوية والقبلية أو لصالح التجاذبات السياسية الضيقة،
 - تداخل التجاذبات الإقليمية والدولية مع الشأن الداخلي وتعقيداته.
- وقد تسبب الإرهاب سنة 2013 في زعزعة الوضع السياسي في البلاد ومن ثمّ كان له تداعيات على المستوى الاقتصادي (تخفيض التقييم السيادي، تأثر قطاع السياحة...).



وبعد إنجاز انتخابات 2014 وأمام التماسك النسبي للسياسي وبداية استقرار المؤسسات، انتقل الإرهاب إلى استهداف مباشر للاقتصاد الوطني.

حوصلة لتشابك التحديات في الماضي والمستقبل

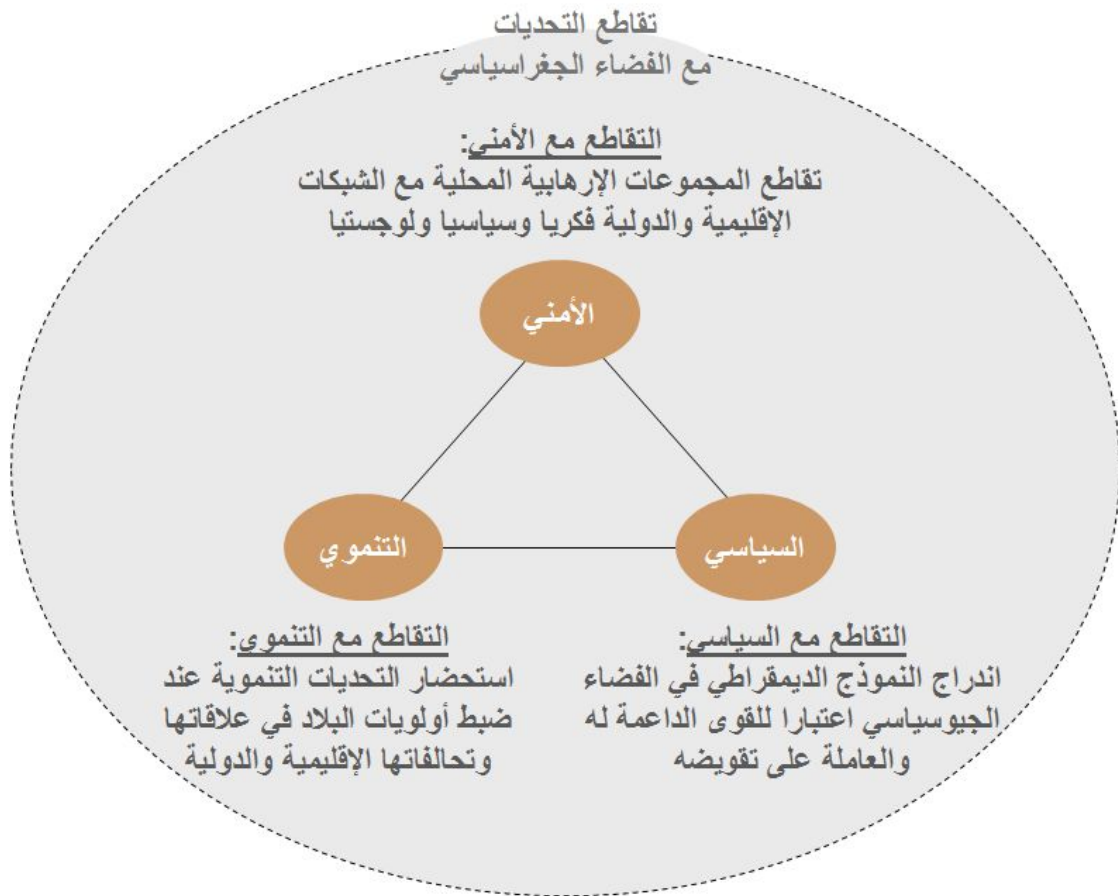
يمكن حوصلة التشابك بين التحديات في الفترتين السابقة والمقبلة كالتالي:



ب. تقاطع التحديات مع الوضع الجغرافي السياسي

تبدو كثير من القضايا والتحديات، التي تتجلى خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في بلادنا، عصية على الفهم الدقيق والتحليل والمعالجة السليمة بالاعتماد فقط على المعطيات المحلية، والنظر بعمق في الخلفية الإقليمية والدولية لهذه القضايا والتحديات أساسي لفهمها في كل أبعادها، وفي ديناميكيتها، وبالتالي استنباط المعالجات المناسبة لها:

- ففضية الإرهاب مثلا والشبكات العنقية لا يمكن فهمها بالاعتماد الحصري على المعطيات المحلية دون الانتباه إلى التقاطعات الحاصلة مع شبكة المجموعات الإرهابية، إقليميا ودوليا، على المستوى الفكري والسياسي واللوجستي، وبالتالي فهم هذه الظاهرة في ديناميكيتها وأفاق تطورها،
- وتحدي اندراج التجربة التونسية الوليدة بما يحصنها ويحفظها من مساعي زرعتها وتقويضها، يقتضي حتما فهم محيطها الإقليمي والدولي في ديناميكيتها وتحوله، حتى يتبين المحضن الأنسب لحفظ هذه التجربة ودعم تطورها والحد من مخاطر القوى العاملة على إضعافها وتقويضها،
- كما أن المصالح الاقتصادية للبلاد ومواجهة تحديات التنمية من حيث التمويل والاستثمار والمبادلات التجارية وغيرها يحتم فهما دقيقا لمحيطنا في حركيته، بما يعين على ضبط أولويات البلاد في علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية وتدقيق خياراتها الاقتصادية.

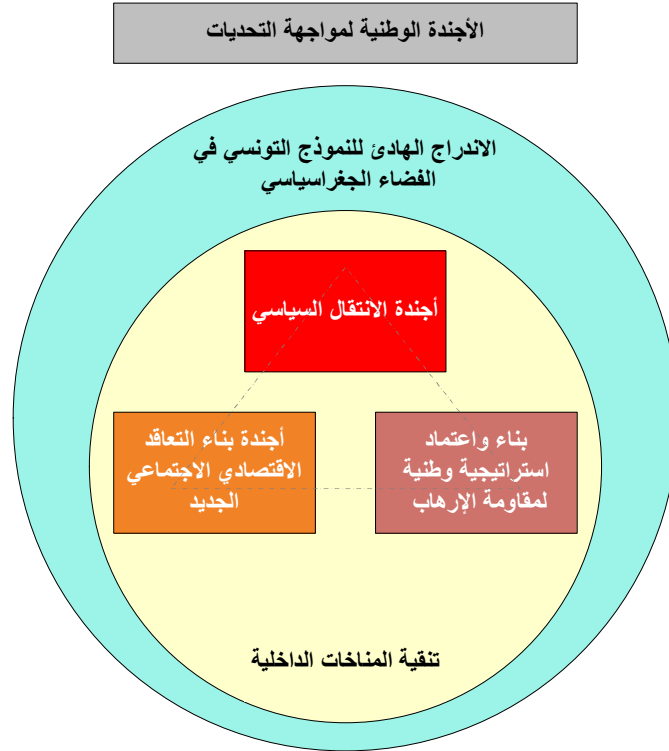


3. حاجة البلاد إلى أجندة وطنية جامعة تُعنى بمواجهة التحديات الكبرى

أ. أجندة وطنية جامعة ترسم الطريق وتضبط نسق التقدم فيه

لئن احتاجت التحديات الثلاثة إلى معالجات وحلول مختلفة، فإن التشابك الحاصل بينها يقتضي أن تندرج الحلول في إطار كلي شامل، يمكن أن نطلق عليه مسمى الأجندة الوطنية لمواجهة التحديات الكبرى أو الأجندة الوطنية لتعزيز الانتقال. والأجندة الوطنية تحقق مجموعة من المعاني أهمها:

- معنى المسك بزمام الأمور، في رسالة معبئة للداخل (المجتمع وقواه الحية) ومطمئنة للخارج (الأطراف الدولية والممولة وكذلك المستثمرين)،
- معنى توضيح الرؤية، بما يطمئن جميع الأطراف المعنية والرأي العام حول المستقبل القريب للبلاد،
- معنى بثّ نفس جديد وإحداث ديناميكية في البلاد من خلال التحكم في نسق الانتقال الذي يحدد بدوره نسق مختلف الفضاءات والمؤسسات (برنامج الإصلاح، البرنامج التشريعي، نسق عمل الإدارة، الحراك الدبلوماسي...)،
- معنى الإدماج، الذي يطمئن مختلف الأطراف إلى إدراج أولوياتها في أجندة كلية (على شاكلة ما وقع في خارطة طريق الحوار الوطني)، بما يوفر ضمانات للجميع ويخفف الضغط عن مختلف الجبهات (الجبهة الحقوقية، الجبهة المطالبة، الجبهة التنموية، الجبهة السياسية...).



وتتفرّع الأجندة الوطنية إلى أجندات خاصة بالتحديات الثلاثة الكبرى، تنتزل في إطار من السياقات الداخلية والخارجية:

- أجندة الانتقال السياسي أو استكمال مسار تأسيس وإعادة ترتيب السلطة،

- أجندة التعاقد الاقتصادي الاجتماعي الجديد،
- الأجندة الأمنية أو بناء واعتماد استراتيجية وطنية لمقاومة الإرهاب.

ب. خطورة الاقتصار على أجندة جزئية وضرورة اعتماد أجندة جامعة لمواجهة التحديات

من الخطر بمكان أن تتقدم معالجة التحديات الثلاثة بشكل غير متوازن، إذ لا تفتأ الهشاشة على مستوى الواحد منها أن تنعكس سلبا على التحديات والمجالات الأخرى وتهدد المسار العام (effet de contamination)، وقد بينت تجربة المرحلة الانتقالية مخاطر تضخم الاهتمام بجوانب التعاقد السياسي على حساب الاقتصادي، مما فاقم إلحاحية هذا الملف وعسّر المعالجات وانعكس كل ذلك سلبا على الوضع العام في البلاد.

واليوم إذ يبدو الملف الأمني ضاغطا ومهددا لجملة المسار، فلا يخفى:

- أن الجانب الاقتصادي الاجتماعي يبقى هماً أساسيا بالنسبة لشرائح واسعة من المجتمع (تعبّر عنه المطالب الاجتماعية والتنمية)، ويُخشى من عدم تقدمه تعطيلُ المعالجة الأمنية وتهديد المكاسب التي تحققت على المستوى السياسي،
 - وأن تثبيت المكاسب والتقدم في المسار السياسي محدد في جلب الدعم الخارجي للاقتصاد الوطني وفي اجتماع الإرادة السياسية وطينا في مواجهة جملة التحديات وعلى رأسها تحدي الإرهاب.
- وتتعرّز الحاجة إلى تقديم الأجندة في شكل متكامل وجامع لدواعي كثيرة أهمها:
- أن برنامجا جزئيا لا يكفي لا لتعبئة القوى داخليا ولا لإقناع الأطراف الخارجية،
 - أنه يسهل على عديد الأطراف التضحية وتقديم التنازلات في بعض المجالات إذا اطمأنت إلى التقدم في المجالات الأخرى، في إطار معادلة وطنية جامعة،
 - أن نفس الأطراف معنية بالتحديات الثلاثة،
 - أن التنسيق مطلوب بين المجالات الثلاثة: الأمني والسياسي والاقتصادي الاجتماعي.

ت. التحديات الثلاثة تستدعي معالجات وحلولا مختلفة في إطار أجندة كلية جامعة



صنعت الثورة وعيا واسعا بضرورة التغيير على المستوى السياسي، فانطلقت عملية الانتقال بشكل سريع وصنعت أزمات 2013 وعيا بضرورة البناء المشترك تُرجم عمليا في دستور 2014 وقُطعت أشواط في مسار الانتقال نحو إرساء نظام ديمقراطي وبناء مؤسسات قارة.

في المقابل، لم يلق المجال الاقتصادي نفس الاهتمام، وسُجلت بدايات الوعي بضرورة الانتقال على هامش الحوار الاقتصادي (سنة 2014) وقُطعت الخطوات الأولى (الشروع في الإصلاحات وتضمين بعضها في قوانين المالية) دون التوفر على أرضية مشتركة للبناء بين مختلف الأطراف.

أما في المجال الأمني، فقد تأخر الوعي بضرورة تغيير المقاربة للظاهرة الإرهابية وشكّل تصنيف أنصار الشريعة منظمة إرهابية (2013) نقطة تحول في التعاطي مع الظاهرة وبداية الانتقال إلى معالجات أكثر ملاءمة ونجاعة، ومازالت الأطراف لم تجتمع حول أرضية مشتركة (يعبر عنها أحيانا بالاستراتيجية الوطنية) ترتقي بالمعالجة إلى مستوى الفاعلية المطلوبة.

هذا وما انفك مجال السياسات الخارجية يعاني من التذبذب في المواقف والسياسات في غياب مرجعية وطنية مشتركة بين مختلف الأطراف تُيسّر الاندراج الهادئ للنموذج التونسي في فضائه الجغرافي.

ث. أجندة وطنية في مواجهة الأجنحة المناقضة للمشروع الوطني

تتنزل الأجندة الوطنية لمواجهة التحديات وتعزيز الانتقال في ساحة تعمل فيها أجنحة أخرى مناقضة جوهريا للمشروع الوطني الذي أشرت إليه الثورة وحدد معالمه دستور 2014، بعضها يُعلن عن نفسه، مثل الأجنحة الإرهابية التي تعمل على تفويض أركان الدولة، وبعضها من منطلقات متنوعة، يُعطّل، بوعي أو بدون وعي، التقدم في مسار الانتقال إلى الوضع الجديد.

4. مضامين الأجندة والهندسات السياسية القائمة عليها

أ. أجندة استكمال مسار الانتقال السياسي

أهداف الأجندة

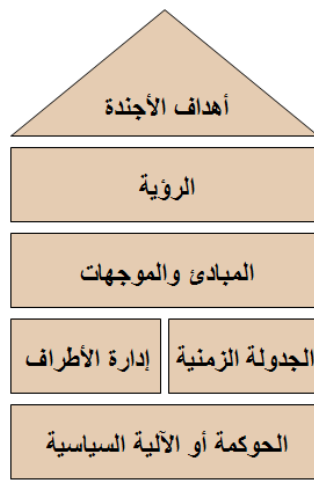
استكمال مسار الانتقال السياسي وبناء مشهد مؤسساتي يشتغل بشكل ديمقراطي وناجع.

الرؤية المشتركة

الرؤية السياسية رسم معالمها الدستور وتبقى الحاجة إلى استكمال هذه الرؤية في جانب كيفية اشتغال المؤسسات في مجموعها وكيفية ترتيب العلاقة بينها.

المبادئ والموجهات العامة

- إحداث شعور بالحاجة استكمال مسار الانتقال السياسي،
- اعتماد قيادة فاعلة قادرة على الدفع بالمسار،



البنية العامة لأجندة الانتقال السياسي

- اعتماد مقاربة إدماجية لا تستثني أياً من الأطراف، فبناء التوافق لا يقل أهمية عن تركيز مكونات المسار،
- الاستحضار المستمر للرؤية و لمسار الانتقال السياسي في مجموعه وأجزائه وترباط حلقاته،
- اعتماد نسق (cadence) يحدث ديناميكية معبئة،
- الاستفادة من التجارب وخاصة من نجاحات وأخطاء خطوات المسار السابقة (الحوار الوطني، دستور 2014، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، القانون الانتخابي، المجلس الأعلى للقضاء...)،
- مصاحبة عملية الانتقال السياسي بتغيير متدرج في السلوكيات السياسية باتجاه مزيد من الانسجام مع القواعد الديمقراطية.

الجدولة الزمنية وإدارة الأطراف المعنية

يمكن اتباع المنهجية التالية:

- رصد مختلف مكونات المسار التي من بينها تركيز المؤسسات الدستورية والسلطة المحلية واعتماد الآليات والإجراءات وتأهيل المؤسسات القائمة،
- ضبط تصور في تركيز وإدارة كل مكون والاماد الزمنية اللازمة،
- بناء جدولة زمنية لمختلف مكونات مسار الانتقال السياسي تراعي الأولويات والعلاقة بين مختلف المكونات،
- تحديد الأطراف المعنية بكل مكون وبلورة تصور في كيفية إدارة العلاقة معها وبينها.

الآلية السياسية

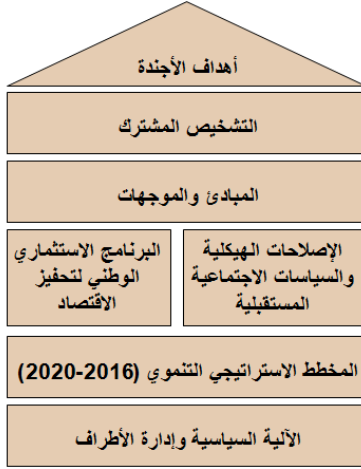
- يحتاج إلى تحديد جهة قيادة واضحة تسهر على بناء الأجندة السياسية وإدارتها، ويمكن أن تكون هذه الجهة مجلس نواب الشعب، باعتبار غلبة الجوانب القانونية على المسار، ويتشاور وينسق في ذلك مع:
- رئاسة الجمهورية، باعتبار رئيس الجمهورية يسهر على احترام الدستور،
 - رئاسة الحكومة، باعتبارها مصدر المبادرة التشريعية في أغلب الحالات.

ب. أجندة التعاقد الاقتصادي والاجتماعي

أهداف الأجندة

تهدف الأجندة الوطنية في مسارها الاقتصادي والاجتماعي إلى بلورة اتفاق إطاري عام حول المحاور الكبرى والأساسية للإصلاحات من حيث المضمون وأجندة التنزيل والهندسة السياسية اللازمة للقيام على تلك الإصلاحات من حيث التشاركية والتوافق والسلم الاجتماعية وحشد الدعم لها والإسناد على الجبهات المختلفة (الرأي العام والأحزاب ومجلس نواب الشعب والمنظمات والخبراء...).

التشخيص المشترك



البنية العامة لأجنحة التعاقد الاقتصادي الاجتماعي الجديد

تتوفر أقدار هامة من التشخيص الدقيق للوضع العام الاقتصادي والاجتماعي تراكم لدى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية والخبراء والرأي العام خلال السنوات التي تلت الثورة، ويسمح هذا التشخيص الدقيق بالبناء عليه من أجل تحقيق أهداف الأجنحة.

المبادئ والموجهات: المقولات الكبرى المؤطرة للتعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد

يكاد التوافق الوطني يكون حاصلًا حول جملة من المقولات التي يمكن أن تمثل إطارًا أوليًا للإصلاحات الهيكلية والسياسات الاجتماعية المستقبلية وأرضية مشتركة للمبادلات والتوافقات بين الأطراف الكبرى الفاعلة:

- تحتاج البلاد إلى مقاربة متكاملة تجديدية، تطلق فيها قدرات الفاعلين الاقتصاديين وفي نفس الوقت يتم الاستثمار في مجال التنمية البشرية وفي المجال الاجتماعي للحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية.
- لا يمكن تحقيق التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد ومعالجة عديد الملفات (المدونية، الدعم، الجباية، المؤسسات العمومية، البنوك العمومية، الصناديق الاجتماعية، سن التقاعد، مقاومة الإرهاب...) إلا في إطار مسار للميزانية (Trajectoire°budgétaire) يعيد استقرار التوازنات المالية الكبرى للدولة.
- إن تحقيق نسب نمو مرتفعة شرط أساسي لبتسنى الاستثمار في مجال التنمية البشرية وفي المجال الاجتماعي ولتجاوز أزمة احتلال توازنات المالية العمومية دون الاضطرار إلى اتباع سياسة نقشفية.
- للدولة دور اجتماعي محوري في رعاية الفئات الضعيفة والهشة والطبقة المتوسطة والجهات المحرومة.
- تحتاج البلاد، لتتجنب أعباء إضافية لم تعد تطيقها، إلى ترشيد للحراك الاجتماعي، تتخرط فيه الدولة والمنظمات الوطنية وكل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية، يقوم على تشاركية فعلية للتهنئة الاجتماعية يمكن أن تتناول عديد المواضيع كالأستراتيجية الوطنية للتشغيل وكيفية توقي النزاعات الشغلية وحسن إدارتها عند حدوثها وكيفية التعامل مع الإضرابات بأنواعها...

ملاحح الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاجتماعية المستقبلية

وتقوم الإصلاحات الاقتصادية على ركيزتين :

1. رفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتحفيز الاستثمار بهدف تحقيق نسب نمو عالية من خلال جملة من الإصلاحات الهيكلية في المجالات: السياسات الاستثمارية - النظام المالي - منظومة الموارد البشرية...
2. الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحد من نسب الفقر والفوارق الجهوية مع المحافظة على التوازنات الكبرى للمالية العمومية من خلال جملة من الإصلاحات الهيكلية في المجالات: التربية والتعليم والصحة والنقل - منظومة الجباية - الصناديق الاجتماعية - منظومة الدعم...

البرنامج الاستثماري الوطني لتحفيز الاقتصاد

تحتاج البلاد خلال المرحلة المقبلة إلى سياسة توسعية استثمارية للدولة في المجالات التنموية، كما تحتاج إلى رفع مستويات الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتبدو الحاجة ملحة لتعبئة المستثمرين والمؤسسات المالية حول برنامج استثماري وطني لتحفيز الاقتصاد، يحدد الحاجيات الاستثمارية في إطار رؤية متكاملة لتوجهات تونس المستقبلية ويجسدها في خارطة استثمارية وطنية قطاعية وجاهوية تدقق المشاريع العمومية الكبرى المهيكلة المحددة لمستقبل تونس والمشاريع الكبرى المطروحة للاستثمار من قبل القطاع الخاص.

ومما يساعد على إنجاز هذا البرنامج الاستثماري ويضمن مساهمة كل الأطراف الوطنية في التسويق له وتعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجازه تحييده عن التجاذبات السياسية.

المخطط الاستراتيجي التنموي

يعتبر المخطط الاستراتيجي التنموي محطة رئيسية لصياغة الأجندة الاقتصادية وتبنيها، يجب أن يسبقها تحضير يدقق مادة الحوار في مجال الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاجتماعية المقبلة بحيث تتوضح معالمها الكبرى وتقسّم إلى مسارات وتدقق المضامين في كل مسار، ثم تدقق الأسئلة المحورية والأجوبة المختلفة حولها بما يحولها إلى سيناريوهات تحتاج إلى الترجيح بينها بما يمكن من إنجاز المبادلات، وهو جهد يجب أن يقف عليه القائمون على أجندة التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد.

الآلية السياسية وإدارة الأطراف

بحكم دورها المحوري في ضبط السياسات العامة في المجال الاقتصادي والسهر على تنفيذها (انظر دستور 2014)، تتحمل رئاسة الحكومة المسؤولية الأولى في بلورة أجندة التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد وحشد الدعم المستمر لها، كما أنها تتحمل مسؤولية بناء آلية سياسية تضم كبار الفاعلين والأطراف الأساسية المعنية من نقابات ومنظمات اجتماعية وأحزاب سياسية وتوفير الشروط اللازمة لتبني خارطة طريق متوافق حولها تمكن من تنزيل الأجندة.

ت. الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب

أهداف الاستراتيجية

تحجيم ظاهرة الإرهاب وفكها عن روافدها ورفع القدرة على التفادي والتصدي والتحمل للعمليات الإرهابية.

الرؤية والأهداف وتحديد العدو بدقة

تتبنى الرؤية على تشخيص مشترك للظاهرة واتفاق بشأن النقاط التالية:

- أن الظاهرة حادة ولها قابلية للاستمرار والتطور الطردي في نسق العمليات الإرهابية،
- أن الظاهرة مركبة ومعقدة على جميع المستويات ولها قابلية التنوع والانتساع نتيجة التحامها بعدد من الفضاءات كالفضاء الديني والافتراضي والتخريب والإجرام والحرمان الاجتماعي،
- أن الظاهرة ذات عمق إقليمي يغذيها ويرفدها (الوضع في ليبيا، العائدون من مناطق التوتر...).

وينبني على هذا التشخيص المشترك تحديد للرؤية والأهداف وللعقد الذي تجب محاربتة.

مبادئ وموجهات عامة للمعالجة



البنية العامة لأجندة بناء واعتماد
الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب

- اعتبار مقاومة الإرهاب قضية وطنية فوق الاعتبارات الحزبية والتجاذبات السياسية ومن المشتركات الكبرى الجامعة للبلاد،
- الإرهاب يعالج ضمن دولة القانون وعلى قاعدة احترام حقوق الإنسان،
- الحفاظ على الخصوصية الثقافية والنمط المجتمعي للبلاد المتوافق عليهما في الدستور،
- التصدي الناجع للإرهاب يقتضي تطوير القدرات ودوام الاستشراق،
- الإرهاب ظاهرة ما فوق قطرية تقتضي إحكام التعاون الدولي،
- تجنب الإضرار بمعنويات المؤسسات الأمنية والعسكرية،
- ضبط الحراك الاجتماعي لتخفيف العبء عن المؤسسة الأمنية،
- تعامل إعلامي مع الظاهرة يحد من أثارها البسيكولوجية على الرأي العام ويجنب الانجرار إلى مربع الذعر والفرع.

المؤتمر الوطني لمقاومة الإرهاب

يعتبر المؤتمر محطة أساسية مؤطرة منهجيا لصياغة الاستراتيجية ولتبنيها ولتحقيق الالتفاف الوطني حولها.

ويمكن أن يتبع المؤتمر المراحل المنهجية التالية يخلص بها إلى توافقات وإجراءات وتوصيات:

- مرحلة لإعداد المضامين،
- ورشات عمل بمشاركة الأطراف الفاعلة من أجل إثراء المقترحات وبناء التوافقات،
- الإعلان عن التوافقات والإجراءات والتوصيات في مؤتمر وطني.

المعالجة

تبدأ المعالجة بالتكثيف السريع والمتواصل مع تطورات الإرهاب، خاصة منها تحوله الأخير من استهداف مسار الانتقال السياسي إلى ضرب مقومات الاقتصاد الوطني.

وتتدرج المعالجة في عنوانين أساسيين:

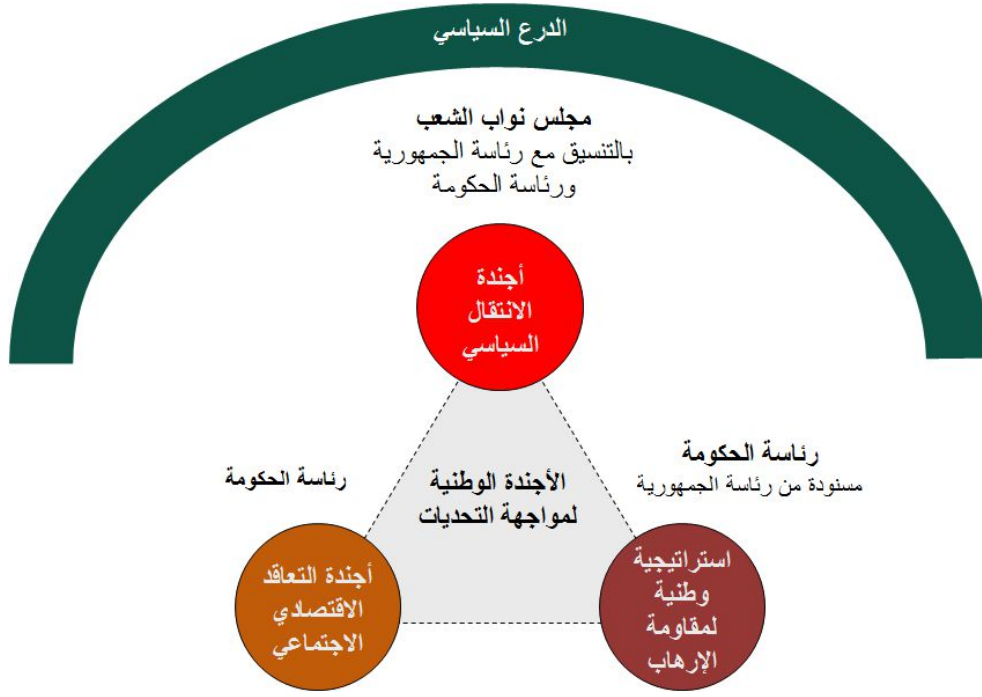
- تحقيق النجاعة على مستوى التصدي الأمني القضائي للمجموعات الإرهابية،
- عزل الظاهرة عن روافدها ومحاضنها الاستراتيجية.

الحوكمة

تتأكد الحاجة إلى تحديد جهة قيادة واضحة تسهر على صياغة الاستراتيجية وتحقيق الالتفاف الوطني حولها، ويمكن أن تكون هذه الجهة رئاسة الحكومة، باعتبار ضبطها للسياسات العامة للدولة وباعتبار إشرافها العملي على المؤسسة الأمنية والعسكرية، مسنودة في ذلك من رئاسة الجمهورية، اعتبارا لاختصاص رئيس الجمهورية بضبط السياسات العامة في مجال الأمن القومي.

ث. الحوكمة الكلية للأجندة

بناء على ما سبق، يمكن تلخيص الحوكمة الكلية للأجندة بالشكل التالي:



5. مفاتيح نجاح الأجندة (Facteurs Clés de Succès)

أ. عدم التعويل الحصري على المجتمع السياسي وعلى الشرعية الانتخابية

فشلت محاولات المرور بالقوة بعد الثورة في معالجة الوضعيات المعقدة (القانون المؤقت المنظم للسلط - مشروع دستور جويلية 2013 - تحصين الثورة) مقابل نجاح خيار الحوار والتوافق (تركيبية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات - إنجاز الدستور - خارطة طريق الرباعي - القانون الانتخابي...)، فتم الاستناد في إدارة إتمام الانتقال إلى لقاء فريد بين شرعيتين: الأولى انتخابية مصدرها المجلس الوطني التأسيسي والثانية وفاقية مصدرها الحوار الوطني.

ورغم المرور إلى وضع مستقر للسلطة، فإن الحاجة تبقى قائمة وملحة إلى تعاقدات تؤسس من خلال الحوار والتوافق مع كل الأطراف والقوى المعنية بالملفات الكبرى مع تجنب الانسياق مع إغراءات المرور بقوة (النسخة الأولى لحكومة الحبيب الصيد - قانون المجلس الأعلى للقضاء...).

ب. تنقية المناخات تيسيرا للمبادلات وخدمة للأجندات

خدمة الأجندات الثلاثة المتوافق حولها وما تستدعيه من مبادلات ضرورية بين الأطراف المعنية، تقتضي تنقية المناخات العامة ويتضمن ذلك أساسا :

- التوافق حول ملف العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية،
- بناء أو إعادة بناء الثقة بين مختلف الأطراف،
- التعالي عن منطق التخوين والإقصاء.

ت. سياسة خارجية قائمة على اندراج هادئ للنموذج التونسي في الفضاء الجغرافي السياسي يجنب المخاطر ويستفيد من الفرص

خدمة الأولويات الوطنية المتوافق حولها تحتم :

- الاندراج الهادئ للنموذج التونسي في الفضاء الجغرافي السياسي،
- الاستفادة من الفرص وتجنب المخاطر من خلال قراءة دقيقة للفضاء الجغرافي السياسي وحسن تقدير مسبق لتحولاته،

ويقتضي ذلك بلورة مرجعية مستقرة في خياراتها الكبرى، مستندة إلى رؤية أو أرضية مشتركة أهم موجهاتها :

- عدم الخضوع إلى الاعتبارات الإيديولوجية،
- الاستناد إلى ثوابت سياسة البلاد الخارجية،
- الاستجابة لمقتضيات الثورة والانتقال إلى نظام ديمقراطي.

ث. الخطة التواصلية المرافقة: خلق الوعي بالإلحاحية دون السقوط في الكارثية

حسن إدارة مسارات الأجندة الوطنية يقتضي استعمال مناهج وتقنيات إدارة التغيير والاستناد إلى خطة تواصلية مرافقة في الداخل والخارج.

وتهدف الخطة التواصلية أساسا إلى:

- خلق الوعي بجسامة التحديات (دون السقوط في الكارثية) وإلحاحية التعاطي معها من خلال ترتيبات الأجندة الوطنية،
- بناء علاقة قائمة على المصداقية من خلال الشفافية وتوفير المعطيات للعموم،
- كسب تأييد الرأي العام للأجندة الوطنية من خلال إبلاغ مضامينها بشكل بيداغوجي،
- خلق ديناميكية إيجابية من خلال البناء على الانجازات الأولى،
- صنع عقلية إيجابية تتسجم مع التغييرات الناتجة عن الأجندة الوطنية.

الخاتمة: الاستخلاصات والتوصيات

أهم الاستخلاصات

أولويات البلاد في هذه المرحلة مجابهة تحديات ثلاثة كبرى وحادة: سياسية واقتصادية اجتماعية وأمنية.

يكن التحدي السياسي بالأساس في استكمال مسار إعادة تأسيس وترتيب للسلطة على أساس ديمقراطي يضمن الحريات ويقطع مع عودة الاستبداد، وهو مسار طويل ومعقد لا يتقدم حالياً إلا بضغط الواقع والقانون ويفتقر إلى قيادة فاعلة تضبط آفاقه العملية والزمنية.

أما التحدي الاقتصادي الاجتماعي، فيتمثل في بناء تعاقد جديد بين مختلف الأطراف الفاعلة، يقوم على أقصى درجات التشاركية، من أجل المرور إلى منوال تنموي جديد حدد سماته دستور 2014، وذلك من خلال إنجاز إصلاحات هيكلية توأم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

وأما التحدي الأمني، فيتمثل في إحداث نقلة نوعية في التعاطي مع الظاهرة، باعتماد استراتيجية وطنية لمقاومة الإرهاب، تحقق الالتفاف حولها سياسياً وشعبياً، وتوسع دائرة المعالجة في مختلف الاتجاهات، استيعاباً لكل أبعاد الظاهرة وتشريكتها لمختلف الأطراف في مقاومتها

ويزيد هذه التحديات الثلاثة حدة وتعقيداً، تعدد التشابكات بينها وتقاطعها مع الوضع الجغرافي السياسي، بحيث لا تفتأ المعالجة غير المتوازنة لهذه التحديات أن تنعكس سلباً على مختلف المجالات وأن تهدد المسار العام للبلاد.

في مقابل كل هذه التحديات التي تزداد حدة، ما تزال الترتيبات القائمة لمواجهتها تعاني من الرخاوة والبطء وغياب الرؤية، وهو ما يوّد شعوراً عاماً باللاتناسب بين التحديات والمعالجات.

التوصيات

من أجل مواجهة جملة هذه التحديات بتعقيدها، تقترح الورقة اعتماد أجندة وطنية جامعة:

1. تستوعب مجموع التحديات الثلاثة، وإن بمضامين وآليات متميزة،
2. يسندها سياسياً الرئاسات الثلاث والأحزاب والمنظمات الاجتماعية وتدعمها مختلف الأطراف الفاعلة (صناع الرأي، شخصيات وطنية، مكونات المجتمع المدني، أطراف دولية...)،
3. تتنزل في أجنحة ثلاث:

أ. أجندة استكمال الانتقال السياسي تعمل بالتوازي على استكمال الرؤية وعلى وضع الجدولة الزمنية، ويتولى مجلس نواب الشعب بناءها وإدارتها بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وبالتشاور مع مختلف الأطراف المعنية،

ب. أجندة بناء تعاقد اقتصادي اجتماعي جديد، تقوم فيها رئاسة الحكومة على برنامج للإصلاحات يجمع بين رفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوير الإنتاجية من جهة والاستثمار في المجال الاجتماعي ومجال التنمية البشرية من جهة أخرى،

ج. أجنده أمنية تقوم عليها الحكومة مسنودة من رئاسة الجمهورية، تستثمر المؤتمر الوطني لمقاومة الإرهاب من أجل بلورة رؤية استراتيجية وطنية وتحقيق الالتفاف السياسي والإعلامي والشعبي حولها،

4. تمهّد لها وترافقها تنقيّة للمناخات العامة في البلاد، تبني الثقة بين مختلف الأطراف وتيسّر المبادلات بينها،
5. يخدمها اندراج هادئ للنموذج التونسي في فضائه الجغرافي السياسي يجنب المخاطر ويستفيد من الفرص،
6. تُرافقها خطة تواصلية محكمة تمهّد لها وتعبئ حولها.

ملاحظات ختامية

هذا وتبقى الأجنده الوطنية حلا استثنائيا لوضع استثنائي، قد يستغرق تأثيثها وتنزيلها عددا من سنوات الفترة النيابية الحالية، وهو زمن تحتاجه الدولة بمؤسساتها والأطراف السياسية بتنظيماتها والمجتمع بقواه الحية، لتتأهل جميعها للعب أدوارها الطبيعية والضرورية في رسم الرؤى والاقتراح والتأطير والدفع.